

## نقابة إيكويت؛ على الحكومة والبرلمان التصدي بقوة لإدارة الشركة ومنح الأولوية للكويتيين في التعيينات والترقيات



محمد الكندري  
أمين السر

دعا أمين سر نقابة العاملين بشركة إيكويت محمد عبدالله الكندري الحكومة والبرلمان الى التصدي بقوة القانون لسياسة شركات القطاع النفطي الخاص بتعيين الوافدين وتفضيلهم على العنصر الوطني الأكثر خبرة ومهارة وحرصا على مقدرات الوطن حيث يتعدى الامر لحرمان الموظف الكويتي من ا بسط حقوقه الوظيفية في الترتي والحصول على الدرجات الوظيفية الأعلى.

وقال الكندري في تصريح صحافي انه وفي ظل التوجهات الحالية للدولة وتركيزها على اشارك القطاع الخاص في إدارة وتنفيذ المشاريع المهمة والحساسة نجد سياسة التوظيف بتلك الشركات على العكس تماما من توجهات الدولة وحرصها على توفير فرص عمل لابناء الكويت وخاصة اصحاب الكفاءات العلمية والعملية .

وضرب الكندري مثلا بشركة إيكويت كنموذج حي للقطاع الخاص بالدولة مؤكدا ان ما يتعرض له ابناء الكويت بالشركة هو نموذج صارخ وتعد سافر بحق ابناء الوطن حيث تتببع الشركة سياسة تمييز واضح بين المواطنين الكويتي والأجنبي بتفضيل العنصر الأجنبي وتقديم كل الدعم والتسهيلات له على حساب العنصر الوطني .

وتابع قائلا « ان أبسط حقوق العامل هي إنصافه وتقديره على عمله وخاصة في الترتقيات والعلاوات التي يستحقها العامل لافتا الى ان الأولوية في شركة إيكويت هي ومع الأسف الشديد منح الدرجات لغير الكويتيين وتجاهل حقوق العنصر الوطني على اعتبار انها شركة خاصة ولا تخضع لأي معايير وظيفية سواء ديوان الخدمة المدنية اوحتى قوانين العمل في القطاع الاهلي ولا تلتزم باي حقوق للعامل الكويتي .

وشدد على ان العلاوات التشجيعية والمنح تذهب بالدرجة الاولى من نصيب العامل الأجنبي وبشكل علني وواضح عن الموظف الكويتي مؤكدا ان هناك أسباب كثيرة تقف وراء هذه الممارسات البشعة بحق العنصر الوطني منها سوء الإدارة وتعمد تقليل فرص التطوير والترقيات ، مؤكدا انها تأتي ضمن سياسة ممنهجة لعرقله المسيرة المهنية لأي موظف كويتي وتفضيل الأجنبي عليه سواء في الترقية او التدريب او المناصب القيادية بالشركة .

ولفت الى ان شركة إيكويت للبتروكيماويات تمتلك شركة ME GLOBAL للإثنين جلايكول وقد كلفت صفقة مليارية لشرائها مع عدم خلق فرص وظيفية للكويتيين في هذا المشروع الضخم والذي يضم العديد من المصانع والمكاتب حول العالم .

وارجع الكندري ذلك الى غياب الرقابة من قبل مؤسسات الدولة والملاك للشركة عن ما يحصل من انتهاكات وتعسف بحق العنصر الوطني الشاب.

ودعا الكندري في ختام تصريحه ادارة الشركة الى وقف الهدر الواضح والمميزات التي تصرف للعنصر الأجنبي وضرورة تشجيع الشباب الكويتي وإعطاءهم الفرص الحقيقية لإثبات كفاءتهم وتميزهم ودفعهم نحو تولي المناصب المختلفة لقيادة الشركة نحو التميز والمساهمة الحقيقية في بناء وطننا الغالي في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد - حفظه الله.

## «العاملين بالشؤون» خاطبت ديوان الخدمة لإعادة النظر في تظاهرات تقارير الكفاءة

قال أمين السر العام لنقابة العاملين بوزارة الشؤون فلاح الحداري ان اللجنة المشتركة للمطالب العمالية المشكلة بين النقابة والوزارة عقدت اجتماعا برئاسة وكيل الوزارة د.مطر المطيري، وحضور رئيس النقابة وثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة.

وأشاد المطيري بدور النقابة وما يقوم به مجلس الإدارة من سعي متواصل وعمل دؤوب تجاه موظفي الوزارة. وقال الحداري إن مجلس إدارة النقابة تلمس الجدية والاهتمام من رئيس اللجنة حول ما تم تناوله من موضوعات لصالح موظفي الوزارة ومنها على سبيل المثال اقتراح النقابة إعادة النظر في جميع كتب التظاهرات (تقييم الكفاءة السنوي) المقدمة من موظفي الوزارة للجنة شؤون الموظفين، حيث تمت الموافقة عليها وأكد رئيس اللجنة انه سستتم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لأخذ الموافقة بعرض التظاهرات على لجنة شؤون الموظفين مرة أخرى.

كما تمت الموافقة على طلب النقابة بشأن إدراج من لديهم إعفاء من البصمة أو من لديهم تخفيف عمل ضمن كشوف الإضايف عن السنة المالية 2017/2018م، على أن يتم إثبات الحضور ضمن الكشف الداخلي للإدارة.

وقال الحداري انه تم عرض مطلب النقابة بشأن إعادة النظر في تقديم طلب الإجازة لموظفي الوزارة إلى الشؤون الإدارية قبل موعد الإجازة بأسبوعين أو التمديد للإجازة.

حيث تمت الموافقة على هذا الطلب وذلك بإعطاء مدير إدارة الشؤون الإدارية حق النظر في الطلب المقدم من الموظفين باستثنائهم من التعميم حسب ظروف الموظف.

كما تم التباحث في الاقتراح المقدم من النقابة بأن يتم إعادة النظر في الموظفين حاملي شهادة الثانوية العامة الذين تم نقلهم من قطاع إلى قطاع في الوزارة ضمن كشوف النقل الأخيرة بأن يتم حصرهم وإعادتهم لإدارتهم السابقة، حيث تمت الموافقة من قبل رئيس اللجنة المشتركة للمطالب العمالية.

وعلى صعيد آخر، قال الحداري انه تم تشكيل لجنة من قبل النقابة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية للاستفسار عن بعض الأمور التي تخص الموظفين.